وكون الفعل المذكر ثم يستعمل للمونث يحصل فيه ثقل باعتبارات
الشي في غير محله فيستثقل ويبقى بحث اخر وهو انه اذا صح اكتساب
الفعل التانيث باعتبار المعنى كما اجيب به عن التانيث يقال حينئذ
يصح ايضا ان يكتسب لفظ حايض التانيث من معناه فيمنع من الصرف
كزينب فالفرق بينهما تحكم والجواب انا في حايض راعينا الاصالة
ولم نلتفت لاكتساب الفعل التانيث وفي زينب لاحظنا الاكتساب
فحصل الفرق لكن يرد عليه ان هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب بان
هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست عللا باعثة
فلا يحتاج فيها لطلب المرجح اذ ليست احكاما عقلية وانما علل تلتمس
لاحكام لفظية ولنحن في ذلك كله اسرى السماع فهو المرجوع اليه
اخبرانا ان العرب صرفت حايضا ومنعت صرف زينب فنتبع ذلك
ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الامكان قوله كما مثلنا اي كتمثيلنا فما
مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف اي
متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زايد على الثلاث فان
الحرف الزايد قايم مقام الملحق بالتانيث ثم حيث كان الاسم
زايدا على الثلاث منع من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت
رجلا بزينب ومعنى كون التانيث معتبرا في حال تسميته المذكر به
انه باعتبار الاصل اي قبل جعله علما للمذكر مستعمل في المونث
قوله او بحركة الوسط اي يكون ليس زايدا على الثلاث بان كان
ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قايما مقام الحرف
الزايد على الثلاث بان كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط وذلك
كسقر علما لجهنم قوله او العجمة اي مع كونه غير محرك الوسط قوله
كحمص علم اعجمي على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتانيث المعنوي
فيصير بها بمنزلة التانيث اللفظي فان قلت في حمس ايضا العجمة
فلم لم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة والجواب ان شرط منع
العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة احرف وهذا
الشرط مفقود هنا فلم يعتبر بل اعتبر التانيث وبقي انهم يجعلون

العلمية

العلمية علة معنوية مع ان الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى
واجيب بانه لما كان لا معنى لامعنى لعلمية اللفظ الا تشخص معناه
جعلوا العلمية علة معنوية قوله او النقل اي مع كونه غير اعجمي فهذا
النقل يلحق التانيث المعنوي باللفظي قوله فان تخلف شرط من
هذه الشروط اي لم يوجد واحد منها وقد كان الاوضح ان يقول كما قلنا
قوله وجمل بفتح الجيم وسكون الميم قوله فاويت اي قابلت فكانه لم
يوجد فيه الا علة واحدة قوله نظرا الى وجود الفرعيتين اي ولم
ينظر لفقد شرط تاثيرهما فان السكون لا يغير حكما اوجبه
اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء والا
منع من الصرف نحو هنيدة قوله بالوجهين قد عد الاول مصروف
والثاني ممنوع من الصرف قوله لم تتلفع البيت من بحر المنسرح واجزا
مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين واخر الشرط الاول قوله
مئزرها وعد اول الشرط الثاني واعرابه لم حرف جازم وتتلفع
مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل
مضاف ومئزر مضاف اليه وها مضاف ودعد فاعل منون مصروف
ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله
مجزوم بحذف الالف واصله تسقى بالالف فلما دخل الجازم حذفها
لانه مضارع معتل ودعد بترك التنوين نايب الفاعل وفي العلب
جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع علبة وهي انا
من خشب تشرب فيه اعيان العرب كذا في الحلبي وفي الصحاح العلبة
محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى ان دعد هذه ليس لها
فضل اي زايد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الاواني وهذا
كناية عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر
والشرب في تلك الاواني من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب
العادة نفي لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من
الملزوم الى اللازم والحاصل ان المعنى ليس مرادا بل المراد لازمه
وهو نفي علو المنزلة والرفعة قوله وزن الفعل اي يكون الاسم

Copyright © King Saud University